

الدراسات البينية وعائق تعدد المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

The interdisciplinary studies and the obstacle of multiple methods in the human and social sciences.

محمد بوداني¹*

جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله ، الجزائر. البريد الإلكتروني :

mohamed_boudani@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/05/26 تاريخ القبول: 2023/06/14 تاريخ النشر: 2023/06/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن انفجار الثورة المعلوماتية أفضى إلى إعادة النظر في أمر التخصص الذي أصبح السمة البارزة للعصر. إذ فرض على العالم الحالي توجهات أخرى مغايرة لما كان عليه التوجه من قبل، بحيث أكد هذا الانفجار على وحدة المعرفة وضرورة التكامل بين التخصصات وهو ما اصطلح عليه الدراسات البينية التي تدعو إلى ضرورة ربط المعلومات في نظام يتصل فيه، جميع التخصصات.

أما عن النتائج المتوصل إليها فقد وصلنا إلى أن انجاز بحوث علمية متكاملة يقتضي الجمع بين مناهج العلوم المختلفة سواء كانت هذه العلوم من حقول معرفية متقاربة، ويتحقق هذا وفق مقاربة التداخل البيني الضيق. أما إذا كانت العلوم من حقول معرفية متباعدة فيتحقق ذلك وفق مقاربة التداخل البيني الواسع. وأن إشكالية تعدد المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية يمكن التغلب عليها كما هو الأمر في الجمع بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية في دراسة الظاهرة الاجتماعية. الكلمات المفتاحية : الدراسات البينية، تعدد المناهج، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المنهج الكمي، المنهج الكيفي.

Abstract:

This study aims to show that the explosion of information revolution led to a reconsideration of the matter of specialisation, which has become prominent feature of this time. As it imposed on the current world other seeing. so this explosion imposed the integration between disciplines, which is what the interdisciplinary studies termed that are based on the overlapping of viewpoints and the need to link information in a system in which all disciplines are connected.

We have come to the conclusion : scientific research need the Mixing of Methods, between different sciences. And that the problem of multiplicity of approaches in the human and social sciences can be overcome, as is the case in combining quantitative and qualitative approaches in the study of the social phenomenon.

Keywords: interdisciplinary; multiple methods; human and social sciences ; quantitative method; qualitative method.

1. مقدمة:

الدراسات البينية (Interdisciplinary Studies) مصطلح انجليزي مكون من مقطعين inter التي تعني بين، و discipline التي تعني مجال دراسي معين. وهي الدراسات التي تعتمد على حقلين أو أكثر من مجالات المعرفة لعلاج إشكالية معرفية ما يستعصي على تخصص بعينه الخروج منها، مما يعني أن الدراسات البينية كما عرفها وليام كلاين (William Klein) (1926-2002) هي تلك الدراسات التي تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي بموجبها يتم الإجابة على بعض الأسئلة أو حل بعض المشاكل أو معالجة موضوع واسع جدا يصعب التعامل معه بشكل كاف عن طريق نظام أو تخصص واحد. مما يدل على التداخل بين الحقول المعرفية وتأثرها لعلاج إشكالية معرفية ما.

ويكون التداخل وفق طريقين: تداخل بيني ضيق وهو الذي يكون بين حقول معرفية متقاربة كما هو الأمر في حقل العلوم بين الفيزياء والكيمياء والجيولوجيا... أو

في حقل العلوم الاجتماعية بين علم النفس وعلم الاجتماع، أو في حقل العلوم الإنسانية بين التاريخ والفلسفة والأدب والفنون. أما التداخل البيئي الواسع فهو أكثر تعقيدا، بحيث تتداخل فيه إختصاصات ليس من السهل الجمع بينها كما هو الأمر في كتاب يمكن وصفه بكتاب بيئي لجون بروكمان (J.Brokman) عنوانه الثقافة الثالثة وهو عبارة عن ملحمة التحاور بين العلم والأدب.

ما يلاحظ هنا أن فكرة التداخل هذه تتجاوز أو نستطيع القول إنها تلغي فكرة التخصصات المغلقة وفتح الباب على إمكانية تعابر الإختصاصات وهو ما طرحه الفيلسوف الفرنسي إدغار موران (Edgard Morin) لما رأى أن تاريخ العلوم ليس تاريخ نشوء الميادين وتكاثرها، بل هو أيضا وفي الآن ذاته تاريخ تجاوز الحدود الفاصلة بين الميادين، وتاريخ انتشار عدد من المشكلات من ميدان إلى آخر، إنه تاريخ انتقال المفاهيم وقيام ميادين مختلطة تنزع إلى الإستقلال هي أيضا، إنه أخيرا تاريخ نشأة عقد تنخرط فيها وتتلاحم وتندمج ميادين متعددة".

فإذا كانت الدراسات البيئية بهذا المعنى تقتضي تظافر أكثر من تخصص معرفي لعلاج إشكالية ما، وإذا كان تعدد المناهج السمة البارزة في العلوم والاجتماعية والإنسانية، فكيف لهذا النوع من الدراسات التعامل مع هذا الوضع ؟ وإلى أي مدى تستطيع هذه الدراسات رأب الصدع بين تعدد المناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية بل وفي العلم الواحد في الوقت الذي أصبح التخصص السمة البارزة في الأبحاث العلمية؟ من جهة أخرى ألا يمكن أن تكون الدراسات البيئية بمثابة منهج واحد للعلوم الانسانية والاجتماعية يختلف عن المنهج المتبع في العلوم الرياضية وعن منهج العلوم الطبيعية

إن مناقشة وتحليل هذه الإشكالية تجعلنا ننطلق من فرضية مفادها أن تطور العلم أدى إلى ظهور مساحات متنازع عليها بين التخصصات المعرفية، مما نجم عنه امتزاج العلوم ببعضها البعض إلى حد أصبح معه تقريبا هذا، هو القاعدة المتفق عليها. وهذا معناه أن حدود العلوم صارت متحركة وغير ثابتة على حد تعبير الإبيستمولوجي الفرنسي روبر بلانشي (Robert Blanché) (1898-1975). بل إن التطور السريع والمستمر للعلوم كشف عن الحاجة الماسة إلى الإستعانة بأكثر من أداة

لبلوغ فهم شمولي لظاهرة ما، ويصبح الأمر أكثر من ضروري عندما يتعلق الأمر بالظواهر الإنسانية والاجتماعية غير القابلة للتجزئ على المستوى النظري. وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان كيفية مساهمة الدراسات البينية في فهم شمولي للظواهر الإنسانية والاجتماعية. ولهذا الغرض ارتأينا بعد التقديم لهذه الدراسة أن نحلل ونناقش العناصر التالية :

- مشكلة تعدد المناهج وتعارضها في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام.
- تعدد المناهج في العلم الإنساني والاجتماعي الواحد.
- سبل التعامل مع تعدد المناهج.

و سننهي هذه الدراسة بخاتمة نوصل فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

2.مشكلة تعدد المناهج وتعارضها في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام.

مسألة البحث في المناهج من المسائل الضرورية في العلوم سواء كانت طبيعية وإنسانية واجتماعية لكون النتائج التي يبلغها أي علم تتوقف على المنهج المتبع، ويتضح هذا الأمر من خلال استقراء تاريخ العلم الذي يثبت أنه لا علم من دون منهج إذ يعتبر هذا الأخير الحلقة الأساسية التي يبنى عليها.

وحدثنا عن العلوم الإنسانية والاجتماعية يأخذنا إلى الحديث عن إشكالية المنهج فيها. إذ وبعد أن ارتبط تطور العلوم بالإعتماد على المنهج التجريبي حاول الباحثون في هذا المجال تطبيق هذا المنهج في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية رغبة منهم في تحقيق أكبر قدر من الدقة والموضوعية ولكن إختلاف طبيعة ظواهر الإنسانية والاجتماعية عن الظواهر المادية، على اعتبار أن الظاهرتين الإنسانية والاجتماعية تتسمان بجملة من الخصائص من قبيل:

- صعوبة التكميم الذي ينجر عنه صعوبة صياغة قوانين دقيقة، وبالتالي الإكتفاء بالصياغة الكيفية غير الدقيقة

- صعوبة الحياد والموضوعية وذلك أن الباحث جزء لا يتجزأ من الظاهرة التي يبحثها، وهنا تتسرب الميول والأهواء التي تفرضها الايديولوجية السياسية والاجتماعية والبنية الثقافية والبيئة الحضرية التي ينتمي إليها اتجاه الظاهرة المدروسة، مما يؤدي إلى الإسقاطات القيمية أو الأحكام الايديولوجية على الدراسة،

الأمر الذي يناقض طبيعة العلم التي ترفض تدخل هكذا عناصر. وهي عناصر يصعب استئصالها من البحوث الإنسانية والاجتماعية.

- تفرد الظاهرة (uniqueness) سواء كانت إنسانية أو إجتماعية وخصوصيتهما من الأسباب التي جعلت إمكانية دراستهما دراسة علمية تجريبية محاولة تشويه لطبيعتهما غير المتكررة وغير المتجانسة، وإذ لا يمكن عزل الظاهرتين النفسانية والاجتماعية وإعادة تكرارهما، فلا يمكن لعالم الاجتماع مثلاً وعالم النفس من تكرار الظاهرة التي يريد دراستها وإخضاعها للملاحظة.

- عائق تعميم النتائج: يمتاز البحث العلمي بخاصية التعميم وهو ما يفرق بينه وبين غيره من الدراسات، ولكي تعتبر دراسة ما في مجال الظواهر الإنسانية والاجتماعية بحثاً علمياً أكاديمياً لا بد من الوصول إلى نتائج هادفة وقابلة للتعميم كما هو الأمر في العلوم الطبيعية. غير أن هذه الخاصية نجدها بشكل ضعيف في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وفي المقابل نجد " تغليب النزعة الذاتية والميولات الشخصية على البحوث الاجتماعية" (شكري، 2003، صفحة 152) ويتجلى ذلك من خلال صعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظراً للطبيعة المتغيرة للظاهرة الاجتماعية والإنسانية باستمرار.

كل هذه المميزات والخصائص أثارت ولا تزال تثير العديد من الشكوك حول علمية الظاهرة الإنسانية والاجتماعية. إذ أن هناك العديد من المفكرين يرفضون رفضاً قاطعاً الحديث عن وجود ما يصطلح عليه علوم إنسانية أو علوم إجتماعية. ولكن المدافعين عن وجود هذا النوع من العلوم حاولوا البحث عن منهج ملائم لها، مغاير للمنهج الاستنباطي الرياضي وللمنهج الاستقرائي الخاص بالعلوم الطبيعية، ذلك أن الإنسان كما أشرنا من قبل هو روح لا يقبل الكم أو القياس ولا يخضع للملاحظة أو التجريب، وهنا برز إلى الوجود ما اصطلح عليه أزمة المنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

بدأت هذه الأزمة عندما حاول دعاة النزعة الوضعية رد الروح إلى المادة، وبالتالي إخضاع هذه العلوم إلى منهج علوم المادة، وازدادت هذه المشكلة حدة لما حاول هؤلاء وغيرهم تحويل الإنسان إلى مجرد عدد يمكن دراسته بالمنهج الاستنباطي. ولكن هناك فئة ثالثة رأت أن المخرج من هذه الأزمة يكمن في أن يتخذ

كل علم إنساني أو اجتماعي منهاجاً يخصه وحده دون غيره على أن لا يكون المنهج استقرائياً أو استنباطياً.

و هكذا صار للعلوم الإنسانية والاجتماعية العديد من المناهج المتضاربة يقال أنها تخص الظاهرة الانسانية أو الاجتماعية مثل منهج الاستبطان ومنهج التحليل النفسي والمنهج السلوكي في دراسة الظاهرة النفسية مثلاً وهكذا في العديد من الميادين الأخرى. وبهذا أصبحت هذه العلوم تستخدم طرائق وأساليب بحث تستهدف إنجاز المنهج وتحقيق غاياته، ومن هذه الأساليب: الأسلوب التاريخي وأسلوب المسح الاجتماعي والأسلوب الإحصائي وأسلوب التحليل النفسي والأسلوب التأملّي وأسلوب تحليل المضمون وأسلوب دراسة الحالة... الخ.

وتتفاوت هذه العلوم من حيث استخدامها لأسلوب أو أكثر حسب اختلاف تغييرات وسياقات هذا العلم أو ذاك، فالأسلوب الإحصائي يستخدم مثلاً في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، ولكنه لا يصلح للفلسفة التي تعتمد على التأمل، وأسلوب التحليل النفسي يتناسب مع علم النفس، وأسلوب المسح الاجتماعي يلائم علم الاجتماع وهكذا. لكن هذا لا يمنع استخدام عدة ميادين لمناهج مشتركة فيما بينها مثل تحليل المضمون ودراسة الحالة وهكذا.

3. تعدد المناهج في العلم الإنساني والاجتماعي الواحد

لا يتوقف مشكل تعدد المناهج عند هذا الحد بل يتعداه إلى تعدد وإختلاف المناهج داخل العلم الإنساني أو الاجتماعي الواحد كما هو الأمر في:

3. 1 مناهج علم النفس:

اختلفت الطرق التي استخدمها الإنسان لدراسة وفهم الظواهر النفسيّة، وتعدّدت محاولاته لاكتشاف أسرار الحياة العقليّة والحقائق النفسيّة، فاستخدم مناهج علميّة متعددة للوصول إلى تلك الحقائق، إذ لم يعتمد الباحثون في الظواهر النفسية فقط على الملاحظات أو التأمل للتعرف على سلوك الإنسان أو الحصول على حقائق عقليّة (المليجي، 2001، صفحة 5). بل تنوّعت مناهج وطرق الإنسان في تفسير الظواهر السلوكيّة والنفسيّة؛ حيث اعتمد في بداية الأمر على مبدأ التأمل والاستنباط الداخلي

حتى يلاحظ ذاته ومشاعره الداخلية ويفهمها، كما اعتمد أيضاً على الملاحظة الخارجية التي اعتبرت أكثر موضوعية، أما حديثاً فقد ظهرت الكثير من المناهج وطرق البحث المتخصصة بعلم النفس، وفيما يلي البعض منها:

أولاً: المنهج الإستبطاني (التأملّي): يُعد هذا المنهج من أقدم مناهج البحث في علم النفس حيث استخدمه الإنسان في محاولاته لدراسة السلوك الإنساني، إلا أنه كان أقل المناهج اعتماداً على العلم، ملخص هذا المنهج الإعتداد على الملاحظة الداخلية المعروفة باسم التأمل الباطني، فيهتم باختيار وملاحظة الفرد للحالات الشعورية النفسية التي يمرّ بها، فيركز هنا الفرد على دراسة الشعور المؤثر فيه عن طريق متابعة مصادره المتنوعة، فإذا اهتمّ بمتابعة الظواهر الخارجية مثل حدوث الرعد، فيُصنّف بأنّه باحث في علم الطبيعة الذي شكل مصدراً خارجياً لشعوره، أما إذا اهتمّ بملاحظة المصدر الداخلي لشعوره، مثل دراسة عملية الإدراك والخواطر والأحاسيس المرافقة لها تجاه ظاهرة خارجية معينة وتابعها بالوصف والتحليل عندها يُصنّف بأنه يدرس السيكلوجيا، ولكن لهذا المنهج عيوب، مثل اعتماده على قدرة ومهارة الفرد الواحد في تطبيق الوصف والتحليل؛ لذلك لا يمكن تعميم نتائج الدراسات الفردية على جماعة من الأفراد، كما أن الموضوعات التي تُدرس باستخدام التأمل الباطني محدودة، فتكون النتائج الصادرة عنها محدودة كذلك (المليجي، 2001، صفحة 6).

ثانياً: المنهج التجريبي: ينطلق هذا المنهج من الملاحظة العلمية الدقيقة، وتحويل الأفكار الناتجة عنها إلى فرضيات علمية يتم التأكد منها بالتجربة التي تتكرر أكثر من مرة، بهدف الوصول إلى القوانين العلمية، وقد استفادت علم النفس بشكل خاص من التطبيقات والخطوات العلمية للمنهج التجريبي، إلا أن الظواهر النفسية على غرار الظواهر الإنسانية كما أشرنا من قبل غير مادية وغير ثابتة وتتميّز بالتجريد والوعي والإرادة؛ لذلك من الصعب تقييدها بالإجراءات التجريبية في المختبرات، فأصبح المختبر الذي تُدرّس فيه الظواهر السلوكية ومن أجل إخضاعها للتجربة هو البيئة الطبيعية العامة التي توجد بها هذه الظواهر، مثل المدرسة والمجتمع والأسرة، فصارت العملية التجريبية تعتمد على مبدأ الملاحظة المقصودة والموجهة. وذلك بالتركيز على العلاقات بين عدّة متغيرات، وتفسير هذه العلاقات باستخدام التحكم والضبط والتجريب.

ثالثاً: المنهج التتبعي: يقوم هذا المنهج على تتبع ظاهرة ما عبر مراحل، على سبيل المثال، دراسة عمليات النمو النفسي خلال المراحل العمرية، يكون ذلك عن طريق متابعة مجموعة معينة من الأطفال وإخضاعهم للاختبارات النفسية باستخدام الوسائل والأدوات القياسية خلال فترات ثابتة بشكل دوري قد تكون كل يوم أو كل أسبوع أو كل شهر، وعادة تأخذ الدراسات الخاصة بهذا المنهج مدةً زمنيةً طويلة؛ لكونها عملية تسجيل المتغيرات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال خلال مراحل النمو التي يمرون بها بتتبع الظواهر النفسية ومراقبة نشأتها وتطورها عند الفرد. ومن الممكن أن يستخدم الباحث في هذا المنهج الاختبارات السيكولوجية المختلفة أو عملية الملاحظة المباشرة، ونشير هنا إلى النتائج المتوصل إليها بفضل هذا المنهج، تمتاز بشيء من الدقة والثبات ويمكن تعميمها حيث تُظهر مسار النمو الخاص بالعديد من الأطفال الأسوياء، ومن أبرز الدراسات والأبحاث المعتمدة على المنهج التتبعي دراسة لويس تيرمان (Lewis Terman) (1877-1956) الذي اعتمد على متابعة جميع التغيرات المؤثرة في ذكاء الطفل خلال عدة أعوام، حيث اهتم بدراسة التغيرات التي يتعرض لها مستوى الذكاء العقلي عند الأطفال الموهوبين، بالإضافة إلى دراسة كافة مظاهر النمو الخاصة بأولئك الأطفال، النمو الجسدي والعقلي والاجتماعي ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال وصولاً إلى مرحلة الدراسات العليا (المليجي، 2001، صفحة 37).

رابعاً: المنهج الوصفي: هو منهج يُستخدم لتقديم وصف حول ظاهرة معينة، عن طريق فهم مكوناتها وتحديد خصائصها الغائبة والموجودة، دور الباحث في هذا المنهج تحويل الفرضيات إلى مجموعة من الأسئلة المهمة والإشكالات و محاولة إدراك جميع المُحدّدات الخاصة بالبحث، وتشمل المُحدّدات الزمانية والمكانية والمادية والإنسانية واختيار العينة التي تُمثل الدراسة، ويشترط نجاح تطبيق هذا المنهج على استخدام مجموعة من الأدوات، كالاستمارة ودراسة الحالة والمقابلة وغيرها .

3. 2 تعدد مناهج علم الاجتماع:

لم يتفق الباحثون في حقل الظواهر الاجتماعية في الماضي والحاضر حول منهج بعينه لدراساتهم وبذلك تعددت طرق بحثهم وهي على الإجمال تدرج تحت الطرق الموالية :

أولاً: المنهج الوصفي: يعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج الملائمة للحياة الاجتماعية بجميع خصائصه. إذ أنه يشترط تحديد جميع الأبعاد الخاصة بالواقع، ووصف الظواهر الخاصة به، بكل دقة وتركيز. كإحصاء عدد السكان وعدد المواليد وعدد الوفيات، وكذلك الحياة الاجتماعية الخاصة بالأفراد. ثم إجراء بعض البحوث الوصفية، من خلال جمع المعلومات والبيانات، وذلك من خلال البحث عن مناهج البحث الاجتماعي.

ثانياً: المنهج التاريخي: يقوم هذا المنهج على أساس دراسة أحداث الماضي وتفسيرها وتحليلها بغرض الوصول إلى القوانين العامة التي تساعد على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وهو بذلك يحاول ربط الحوادث في سياق زمني، من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل ذلك أن الظواهر الاجتماعية مثل الظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقع المجتمع في الماضي، تتأثر به في نشأتها ونموها ولهذا ينبغي للباحث في هذا المجال الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها والوقوف على أهم العوامل التي أدت إلى تغيرها وانتقالها من حال إلى حال. مما يعني أن دراسة الظاهرة في الحاضر يقتضي العودة إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك. أي الإحاطة بالعوامل التي منحتها الصورة التي هي عليها حالياً.

هذا ويقوم البحث التاريخي على وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق مع بعضها بطريقة منطقية ومن ثم الاعتماد على هذه الأدلة للوصول إلى حقائق جديدة وبالتالي الوصول إلى تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة.

وهكذا فالباحث في الظواهر الاجتماعية الذي يستخدم هذا النوع من المناهج يستطيع إن تحرر بالموضوعية والأمانة العلمية، وبالإستعانة بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بلوغ قوانين يمكن تعميمها والإستفادة منها.

مع الإشارة إل أنه ينبغي التفريق هنا بين عمل الباحث الاجتماعي عن المؤرخ، إذ ينصب عمل الأول على تحليل وتفسير الحدث وليس سرد الأحداث وربطها بظروف بيئته الاجتماعية والسياسية والإقتصادية، في حين ينصب عمل الثاني على

تدوين الحدث والإلمام بتفاصيل الماضي والأحداث الفردية المنفردة كشرح أو سرد أحداث معركة وقعت بين جبهتين (الغزوي، 2000، صفحة 400).

ثالثاً: منهج المسح الاجتماعي: يعرف المسح بأنه عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر ، دون الخوض في تأثير الماضي والتعمق في هذا الماضي، فهو يدرس الظواهر كما هي دون تدخل الباحث فيها والتأثير في مجرياتها . وفي المسح الاجتماعي يتم جمع بيانات مقننة من مجتمع البحث، وتعد الاستبيانات والمقابلات امقننة أكثر الطرق استخداما في هذا المنهج والغرض الرئيسي من استعمال المسح في إنتاج بيانات تشكل أساسا للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة.

كما تستخدم الأبحاث المسحية لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، يحاول باحث ما اكتشاف العلاقة بين متغيرات السن والدين والمستوى الثقافي والحاجة الاقتصادية وتفكك العائلة وبين نسب الطلاق في مدينة ما.

وعلى العموم يعتبر هذا المنهج من أشهر مناهج البحث في الدراسات الوصفية فهو يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة. كما يعتبر من أكثر طرق البحث التربوي والاجتماعي كونه يسمح بجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة ما أو حادثة مخصصة أو جماعة أو جماعات أو ناحية من النواحي قد تكون تربوية أو صحية أو إجتماعية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة في هذا المنهج تنصب على الظواهر الحالية إذ تتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست في فترة ماضية .

رابعاً: المنهج المقارن: هو منهج يركز على جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية لغرض الكشف عن العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث ظاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة، على أن تكون المقارنة في حقبة زمنية واحدة ، أو مقارنة ظاهرة واحدة في المجتمع نفسه في فترات زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيرها. ولكي يتحقق الهدف العلمي من هذا المنهج على الباحث أن يقوم بتصنيف دقيق للثقافات الإنسانية للمجتمعات التي تشملها الدراسة ثم تنظيم مشاهداته عن هذه الثقافات، وفي الأخير تصنيف المادة التي انتهى من جمعها لغرض التسجيل والتحليل.

هذا ويخضع التحليل المقارن حسب أحد الباحثين إلى أربع حالات من المقارنة وهي كما يلي:

- مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة، كدراسة الوضع التربوي لأبناء اعمال في المدارس الابتدائية عند مجتمعين صناعيين.
- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة، مثل دراسة التطور السياسي لعشرة أقطار نامية . ويصنف متغير التطور السياسي إلى خمس وحدات اجتماعية كما يلي: الوظيفة الإدارية ، الوظيفة القانونية ، التنظيم الحزبي ، السلطان والسلطة ، تأثير المواطنين.
- علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد ، كدراسة علاقة معدل الإنجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية حضرية كانت او ريفية.
- علاقة عدة متغيرات في مجتمعات مختلفة كدراسة علاقة التنمية الاجتماعية بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة ذلك بمجتمع زراعي (عمر، 1983، الصفحات 155-156).

خامسا: المنهج الكيفي والمنهج الكمي: يستخدم المنهج الكمي لإنتاج بيانات

عديدة أو إحصائية، فهو يرتبط بالكم أو الوصف، ومدى قابلية الظواهر موضوع الدراسة للقياس. أما المنهج الكيفي فأساسه انتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعيين، ويعتمد هذا المنهج عادة على لغة الفاعل الاجتماعي أو ملاحظة سلوك الفاعل.

وعلى العموم نجد المنهج الكيفي في إطار المنهج التحليلي الذي يتميز بالعمومية والشمولية، على اعتبار أنه يمكننا القول بوجود تحليل كيفي وآخر كمي أو مقارن. ويختلف المنهج الكيفي عن الطريقة الكمية من حيث رفضه أن تكون طرق البحث في الاجتماعيات والإنسانيات هي نفسها في الطبيعيات على الأقل من حيث المبدأ، إذ تؤمن البحوث بالطرق الكيفية بأن السلوك الإنساني يرتبط دائما بالسياق الذي حدث فيه، وأن الواقع الاجتماعي يختلف عن الواقع الطبيعي. أما الطرق الكمية فأساسها نموذج التفسير الاستنباطي الإستقرائي بحيث يبدأ الإستقصاء بنظرية عن الظاهرة موضوع الدراسة ومنهذه النظرية يستنتج مجموعة من الفروض التي تخضع للاختبار باستخجام

إجراءات محددة كإجراءات التصميم التجريبي، أو السببي المقارن، أو الارتباطي (رجاء محمود، 2004، صفحة 265).

4. سبل التعامل مع تعدد المناهج:

إن التعدد والتعارض في المناهج بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية الذي سبق الإشارة إليه يمكن تجاوزه إلى حد ما إذ يمكن مثلا المزج بين المنهجين الكمي والكيفي معا بشكل متتابعي أو يستخدمان معا وفي نفس الوقت في الدراسة الواحدة (عادل محمد، 2015، صفحة 9).

وعلى الرغم من بعض الاختلافات الرئيسية بين البحث الكمي والنوعي، ولكن يمكن المزج بينهما وهو ما يعزز فهمنا للظاهرة محل التحقيق. إذ أنه في مرحلة ما يتم إعادة النظر في أساليبنا وافترضاتنا في سياق ثان، أو ما يعرف بسياق التبرير حيث يتم تحليل البيانات وتفسيرها (Brannen, 2005, p. 176).

ولعل أبرز ما يؤكد الصلة بين الأسلوبين اقتران مفهوم الطبيعة بالفلسفة في العلم، إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، دون أي تمييز بين التحقيق الفلسفي والبحث العلمي، حيث يتم الجمع بين الافتراضات حول طبيعة العالم والمعرفة، والتوجه نحو المعرفة، والإجراءات والتقنيات لكسب المعرفة، التي منها الملاحظات والتجربة التي توفر المعرفة التي تنطوي على اختيار النظرية، والاستدلال الرياضي. على أساس الموضوعية والتجريب والأدلة وحدها. فأفضل الأمثلة على كلا النموذجين هو أن تكون في نماذج مختلطة.

وعليه يتحدد نوع المنهج الذي يجب استخدامه في البحث، إلى درجة كبيرة، من خلال التزام الباحث بموقف معرفي ابستمولوجي معين (جلبي، 2012، صفحة 94).

إلا أنه في بعض الأحيان قد يحتاج الباحث في دراسته إلى الاستعانة بمجموعة من الأساليب المتباينة، عندما تستدعي الحاجة في أول الأمر إلى القيام بإجراء البحث الكمي من أجل تحليل البيانات، ثم يجد الباحث نفسه بحاجة إلى تقديم شرح النتائج التي كان قد توصل إليها بمزيد من التفصيل بواسطة الأسلوب النوعي. ففي حين يسمح البحث الكمي للباحث بالكشف عن العلاقات بين المتغيرات، إلا أنه غالبا ما يكون ضعيفا عندما يتعلق الأمر بتوضيح أسباب تلك العلاقات. مما يستدعي استخدام دراسة نوعية لشرح العوامل والأسباب التي تقوم عليها العلاقات الأوسع.

ولهذا، فالسبب الرئيسي لضرورة الجمع بين مناهج البحث الكمية والكيفية في دراسة واحدة، هي سد الضعف، وكذا بعض العيوب التي يعاني كل منها (Ashatu, 2009, p. 4).

وعليه فإن المناهج النوعية يمكن أن تساعد على تفسير العلاقات بين المتغيرات. فضلا عن هذا، فقد يؤدي توظيف البحوث الكمية والنوعية على حد سواء إلى توفير وسيلة لسد الفجوة بين المستويات الكلية والجزئية. بمعنى أنه يمكن للبحث الاستفادة من السمات الهيكلية الواسعة النطاق للحياة الاجتماعية، من خلال معالجة الجوانب السلوكية بواسطة البحث النوعي.

ومنه فإنه يمكن للمناهج الكمية جمع البيانات النوعية من خلال الأسئلة المفتوحة. كما أن نتائج البحث النوعي تساعد على الاستفادة من البحث الكمي، حيث يتم في هذه الحالة استخدام المناهج الكمية والنوعية بالتتابع على مراحل مختلفة من الدراسة. إذ ترتبط مناهج البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ارتباطا وثيقا بمختلف المواقف المعرفية المتبادلة. وهذا ما يؤكد إمكانية الجمع أو الخلط بين هذه المناهج. لأنه على الرغم من أننا بحاجة إلى تجنب التجاوزات الميتافيزيقية من النموذج السابق، إلا أننا بحاجة أيضا إلى الاعتراف ومتابعة الآثار المعرفية بشكل أوسع لبحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (L.Morgan, 2007, p. 73).

لقد تم التحدث عن استخدام أساليب متعددة لدراسة مشكلة واحدة أو ظاهرة واحدة. وقد يشمل أيضا استخدام نفس الأسلوب في مناسبات وحالات مختلفة. ومنه فإن مفهوم الجمع بين المناهج يقوم على افتراض أنه باستخدام عدة مصادر للبيانات والأساليب والمحققين يمكن للباحث تجنب التحيز والتحيز الكامنة في مصادر البيانات عند تحليلها بواسطة نوع واحد من المناهج (الكمية أو الكيفية). كما أنه بفضل إدماج شكلين من البيانات، واستخدام تصاميم متنوعة، والتي تنطوي على افتراضات فلسفية وأطر نظرية، لأنه من الممكن أن توفر فهم أكثر اكتمالا لطبيعة الإشكالية البحثية. حيث يحتاج الباحثون في العلوم الانسانية والاجتماعية إلى التفكير من خلال النظرة الفلسفية، ولاعتبارات عملية براغماتية (جلبي، 2012، صفحة 95). تدفع هذه الإعتبارات الباحث إلى ضرورة التعمق في الدراسة والبحث.

إن استخدام طرق مختلفة للتحقيق في ظاهرة ما، يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر تأكيداً. وفي هذا السياق، عادة ما ينظر إلى المناهج الكمية والنوعية على أنها طرق مختلفة لدراسة نفس الظاهرة وهي قادرة على الإجابة على نفس الأسئلة البحثية. إذ يمكن التحقق من نتائج نوع من المناهج في الدراسة، إذا ما قورنت نتائج المستمدة من النوع الآخر.

من جهة أخرى فإن المناهج الكيفية تسهل البحث الكمي في الدراسات الاستكشافية، إذ يمكنها تزويد الباحث بالمعلومات الأولية حول مجتمع البحث وموضوع الدراسة، وبالتالي المساعدة على صياغة الفروض، وبناء مقاييس. وبالمقابل فإن المناهج الكمية تسهل البحث الكيفي لا سيما عند الشرح ووضع تفسيرات للنتائج كما أشرنا إلى ذلك في وقت سابق. أي أن الجمع بين البحوث الكمية والنوعية يوفر للباحث صورة عامة وشاملة.

على الرغم من أن منظور الجمع بين المناهج المختلفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية يبدو ممكناً إلى حد كبير. إلا أن البعض على الرغم من ذلك حذر من المشاكل الخفية التي يمكن أن تنجم عن الجمع بين استخدام الطرق النوعية والكمية. فقد أثار آخرون بعض التحفظات، التي منها أن البحوث الكمية والنوعية لها اهتمامات مختلفة، فمن المشكوك فيه إذا ما كان يتم استخدام نفس الأدوات البحثية عند دراسة الظواهر المتشابهة. أما الإشكال الحقيقي فماذا يصنع الباحث إذا كانت النتائج الكمية والنوعية لا يؤكدان بعضها البعض؟ بالإضافة إلى أن مثل هذه البحوث التي تعتمد على مناهج وأساليب مركبة قد تستغرق جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً قد يمتد لعدة سنوات.

ومن ثمة فإن الجمع بين المناهج الكمية والكيفية يوفر إمكانيات محدودة للغاية في الإطار الأوسع للاستخدام المتكامل للمناهج النوعية والكمية. إذ أنه من المفترض أن توفر أساليب متعددة يساعد على التحقق من صحة بعضها البعض، وهذا يعني أن الأساليب المختلفة يجب أن تكون مستقلة للغاية عن بعضها البعض طوال الدراسة. ولذا يجب استبعاد إمكانية مزج المناهج الكمية والنوعية على مستويات مختلفة من التحقيق.

إلا أنه يمكن القول أنه رغم تشكك البعض، فقد أكد الكثيرون من الباحثين في ردهم عن هذه الانتقادات، من أن هناك مجموعة متزايدة من الأدبيات تدعم تكامل هذين النموذجين من البحوث على نطاق واسع، خاصة بعد أن انتهت الدراسات

النظرية إلى التأكيد على أن البحوث الكمية لم تعد تكفي بما تملكه من معطيات إحصائية (لعياضي)، فالعلوم الانسانية والاجتماعية لا تتمتع بالحقائق المطلقة لذا فإنه لا ضرر إن كان الأسلوب المركب من المناهج الكمية والكيفية يعاني من بعض القصور، ذلك شأنه شأن كل نوع من أنواع المناهج في العلوم الانسانية والاجتماعية التي تعاني هي أيضا بدورها عند استخدامها منفردة بعض القصور.

ومنه فإن المنطلقات الفلسفية للبحوث الكمية لا تسمح بالاعتقاد بوجود خط فاصل بين ما هو تقني وما هو اجتماعي، لأنهما يتفاعلان، باستمرار، في الحياة اليومية (لعياضي)، كما أن الباحث معرض للإخفاق عبر مختلف مراحل البحث إذا ما اصطدم بعوائق صعبة تعذر عليه تخطيها، كما أن الباحثين يتمتعون بالحرية المطلقة في تبني تصاميم متعددة الأساليب تتوافق مع طرقهم واستراتيجيات البحثية.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا أن نبين أنه وعلى الرغم من أن السمة البارزة لهذا العصر، هي التوجه نحو التخصص الدقيق في البحث العلمي. ولكن انفجار الثورة المعلوماتية أفضى إلى إعادة النظر في هذا الأمر إذ فرض على العالم الحالي توجهات أخرى مغايرة لما كان عليه التوجه من قبل، بحيث أكد هذا الانفجار على وحدة المعرفة وضرورة التكامل بين التخصصات وهو ما اصطلح عليه الدراسات البيئية التي تقوم على تشابك وجهات النظر وضرورة ربط المعلومات في نظام يتصل فيه، جميع التخصصات، فإذا أخذنا على سبيل المثال في دراسة الجريمة يتجسد المنظور التكاملي بين التخصصات حيث يتداخل كل من علم البيولوجيا الجنائية الذي يهتم بدراسة الجانب الوراثي للمجرم من خلال إجراء فحوصات مخبرية تشريحية للمجرم تكشف عن تركيبه العضوي وما يعتريه من أوجه خلل تكون هي السبب في سلوكه الإجرامي، مع علم النفس الجنائي الذي يركز على دراسة شخصية المجرم ونموها وتأثرها بالمحيط العائلي وحتى الاجتماعي، مع علم الاجتماع الجنائي الذي يقوم على أساس أن أسباب الجريمة لا تنحصر في الخصائص العضوية والنفسية للمجرم بل تتعداها إلى العوامل الاجتماعية والتي بدورها تؤثر على العوامل الداخلية البيولوجية والنفسية وهي التي تنشطها وتتفاعل معها ما ينجم عنه السلوك الإجرامي.

كما أشرنا إلى إمكانية الجمع بين المناهج الكمية والنوعية في البحوث الاجتماعية، بهدف إثراء معارفنا حول استخدام مختلف مناهج البحث في بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالاعتماد بشكل رئيسي على سرد العديد من الأسباب التي تستدعيها الممارسة البحثية للجمع بين الأساليب الكمية والنوعية في دراسة واحدة.. ذلك أن المناهج النوعية والكمية للبحث تسمح بمنظور مختلف للحالات أو الظواهر. وهذان النوعان الرئيسيان من المناهج ضرورية للغاية، من أجل إنجاز بحث علمي نوعي. لذا فإنه من المنطقي أن يؤدي الجمع بين المناهج الكمية والكيفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى القيام ببحوث علمية متكاملة.

وفي الأخير ندعو إلى ضرورة الإشتغال على هذا النوع من الأبحاث الذي يجسد المنظور التكاملي بين التخصصات لأجل فهم شمولي للظواهر.

6. قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية

- 1- جلبي علي عبد الرازق، (2012)، المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 2- حلمي المليجي، (2001)، مناهج البحث في علم النفس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1.
- 3- رجاء محمود أبو علام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات ، القاهرة، ط4.
- 4- شكري حامد نزال، (2003)، مناهج الدراسات الاجتماعية وأصل تدريسها، دار الكتاب الجامعي ، العين، ط1.
- 5- عادل محمد ريان، (2015)، استخدام المدخلين الكمي والكيفي في البحث دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية، القاهرة: المؤتمر العربي الثالث، البحوث الإدارية والنشر.
- 6- فهمي سليم الغزوي وآخرون، (2000)، المدخل إلى علم الاجتماع، الإصدار الثاني، دار الشروق عمان، 2000.

7- لعياضي نصر الدين. الرهانات الابستمولوجية والفلسفية للبحث الكيفي: نحو أفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، <http://www.anfasse.org>، بتاريخ 15 فيفري 2023.

8- معن خليل عمر، (1983)، الموضوعية والتحليل في البحث الإجتماعي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
ب- باللغة الأجنبية

1- Branne Julia,(2005), Mixing Methods: The Entry of Qualitative and Quantitative Approaches into the Research Process. International journal of social research methodology, vol 8, no 3, (173-184).

2-Hussei Ashatu,(2009), The use of Triangulation in Social Sciences Research : Can qualitative and quantitative methods be combined?. Journal of Comparative Social Work, vol 4, no 1.

3-L. Morgan David,(2007), Paradigms Lost and Pragmatism Regained: Methodological Implications of Combining Qualitative and Quantitative Methods. Journal of mixed methods research, vol 1, no 1, (48-76), 2007